

## أهمية الاستثمار الأجنبي في التقليل من توجه الجزائر للاستدانة الخارجية

### في ظل انعكاسات تراجع أسعار النفط

#### The importance of foreign Investment in reducing the tendency of Alegria for foreign borrowing Under the repercussion of falling oil prices

بوكزاطة سليم\*

أستاذ محاضر "ب"

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

#### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجي الذي يمكن أن تعتمد عليه مختلف الدول النامية، بعيدا عن التوجه المفرط إلى الاستدانة الخارجية، ويكون هذا الدور أكثر إلحاحا في حالة الجزائر التي تشهد عائداتها النفطية تراجعاً خطيراً نتيجة انخفاض أسعار النفط.

وتم في هذا الصدد تحليل انعكاسات تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، لا سيما مع تسجيل أدنى معدل تغطية للواردات خلال سنة 2015 اعتبرته الدراسة أنه الأول منذ أكثر من 37 سنة، وهو ما يبرز أهمية تنويع مصادر الإيرادات النفطية.

وبينت الدراسة، من خلال تسليطها الضوء على واقع وخصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، أن هذه الاستثمارات لا يمكن الاعتماد عليها بوضعها الراهن على أداء مهمة تنويع مصادر التمويل، والتخفيف بذلك من الاعتماد شبه الكلي على العائدات النفطية، ومخاطر اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

كما قدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات في سبيل تفعيل هذه الاستثمارات، ومنها ضرورة توفير إرادة سياسية قوية من أجل تهيئة بيئة الاستثمار الملائمة، والعمل على تحسين رتب الجزائر على المستوى العالمي في مجال جاذبية الاستثمار.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستدانة الخارجية، مصادر التمويل الخارجي، أسعار النفط، انعكاسات تراجع أسعار النفط.

**Abstract:** This study aims to discuss the importance and the role of foreign direct investment as a source of external funding for a various developing

countries, without looking for excessive foreign borrowing, and be a more pressing role in the case of Algeria, which has lack of revenues as a result of lower oil prices.

In this regard it has been addressing the consequences of this decline on the Algerian economy, especially with the lowest level of revenues in 2015, considered in this study as the first one for 37 years, and the more difficult situation is the keeping of high level of imports in spite of the expectation lower levels of oil prices.

The study shows by highlighting the reality and the characteristics of foreign direct investment in Algeria, that these investments are not able until now to perform the task of diversifying the sources of funding and thus mitigate the near-total dependence on oil revenues and access to external borrowing.

The study also presented a set of proposals in order to activate these investments, so as the need to provide a strong political will in order to create the appropriate environment for investment, and work to improve the Algeria's ranks at the global level in the field of investment attractiveness.

**Key words:** Foreign Direct Investment, Foreign Borrowing, External Funding Sources, Oil Prices, The Implications of Lower Oil Prices.

#### مقدمة

يعتبر تراجع أسعار النفط في العالم منذ منتصف سنة 2014 الأكثر وقعا على اقتصاديات عديد من الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر، التي أصبحت تعاني من اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة اعتمادها المفرط على العائدات من المحروقات، وهو ما سيفتح الباب للاستدانة الخارجية سريعا. وتطرح هذه الوضعية تحديات جمة ينبغي رفعها، أهمها ضرورة تنويع مصادر تمويل الاقتصاد، وتقليص الاعتماد المفرط على عائدات النفط.

وفي هذا الإطار، يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لاسيما في القطاعات غير النفطية، أن تكون إحدى المصادر المهمة المكملة لمصادر التمويل الوطنية، وذلك من أجل مواجهة التهديدات التي تفرزها تقلبات أسعار النفط على المدى المتوسط والطويل، بعيدا عن المصادر التقليدية المعروفة، كالاستدانة الخارجية التي عانت من نتائجها الجزائر وعديد من الدول التي لجأت إليها لعقود من الزمن.

كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإمكانها أن تؤدي دور المحرك في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ومنها الصناعة الوطنية على الخصوص، كما تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأعمال المناولة من النمو والتطور.

ولهذه الأهمية يتطلب منا الوقوف على واقع وخصائص الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، ومدى قدرتها على أداء هذه الأدوار وبحث مختلف السبل لتفعيلها.

### أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تفادي اللجوء المفرط للاستدانة الخارجية، في ظل انعكاسات تراجع أسعار النفط.

**أهداف الدراسة:** وتمثل أهداف الدراسة فيما يأتي:

- إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم سماته مقارنة بالاستدانة الخارجية؛
- التعرف على انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؛
- تحديد أهمية وسمات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وسبل تفعيله لتقليل انعكاسات تراجع أسعار النفط.

**إشكالية الدراسة:** انطلاقا مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحد من توجه الجزائر للاستدانة الخارجية في ظل انعكاسات تراجع أسعار النفط؟

ولالإلمام بمختلف الجوانب التي تتضمنها الإشكالية نطرح التساؤلات الآتية:

- ما هي أهم مصادر التمويل الخارجي؟
- ما أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وفيه تكمن سماته مقارنة بالاستدانة الخارجية؟
- ما هي انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري؟
- ما أهمية وسمات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وما هي سبل تفعيله لتقليل انعكاسات تراجع أسعار النفط؟

### فرضيات الدراسة

- للاستثمار الأجنبي المباشر خصائص تجعله أداة مهمة في تنويع مصادر التمويل الخارجية في الدول المضيفة، ولاسيما منها النامية، وهذا بعيدا عن الاستدانة الخارجية؛
- لأزمة النفط الراهنة انعكاسات خطيرة على الاقتصاد الجزائري، نتيجة الاعتماد المفرط على عائدات المحروقات؛
- يمكن لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما في ظل تراجع أسعار النفط، أن يكون أداة مهمة في تنويع مصادر التمويل وتقليل توجه الجزائر للاستدانة الخارجية.

**منهج الدراسة:** أعتد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بداية بجمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة، ثم تحليلها وتفسيرها للتوصل إلى نتائج الدراسة.

خطة الدراسة: قُسمت هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

1- خصائص الاستثمار الأجنبي والاستدانة الخارجية كإحدى مصادر التمويل الخارجي؛

2- تراجع أسعار النفط في العالم وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري؛

3- أهمية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وسبل تفعيله في ظل تراجع أسعار النفط.

1- خصائص الاستثمار الأجنبي والاستدانة الخارجية كإحدى مصادر التمويل الخارجي

نتطرق فيما يأتي إلى أهم الجوانب المرتبطة بالاستثمار الأجنبي والاستدانة الخارجية كإحدى أهم مصادر التمويل الخارجي.

1-1- أهم مصادر التمويل الخارجي في الدول النامية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستدانة الخارجية من أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها معظم الدول في حالة وقوعها في أزمة أو عجز في النقد الأجنبي، أو في حالة عجز الميزانية العامة عند عدم كفاية المدخرات المحلية المتاحة دون رغبتها في إصدار نقود جديدة.

1-1-1- الاستثمار الأجنبي المباشر

سنركز فيما يأتي على توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، مع إلقاء الضوء على أهميته في اقتصاديات الدول النامية، وبعض الشروط النظرية لتحقيق مكاسبه.

أ- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة<sup>1</sup>.

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، يتمثل الأول في وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، أما الثاني ففي ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.

كما عرفت المنظمة العالمية للتجارة الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "امتلاك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته"<sup>2</sup>.

ب- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ما تعلق

بتصنيفه إلى استثمار مشترك، واستثمار مملوك كلية للأجانب، والاستثمار المشترك هو الاستثمار الذي يمتلكه أو يشترك فيه طرفان أو أكثر في دولتين مختلفتين، سواء في الحصة من رأس المال أو الإدارة أو براءات الاختراع...

أما الاستثمار المملوك للأجانب بالكامل فهو الأكثر تفضيلاً لدى الشركات الأجنبية، لأنه يتيح لهذه الأخيرة إمكانية الإدارة والتحكم التام في المشروع.

### ج- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول النامية

أظهرت عديد من الدراسات أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الإيجابية على النمو الاقتصادي، وذلك على الرغم من قلة النماذج النظرية المثبتة لهذه المكاسب، ووجود بعض الإشكالات المنهجية في قياس هذا الأثر<sup>3</sup>، ومن أهميته:

- مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، لاسيما إذا ما توجهت هذه الاستثمارات إلى القطاعات الاقتصادية التي يصعب على الشركات المحلية الاستثمار فيها، لعدم امتلاكها التكنولوجيا الكافية، وقلة إمكانية تحمل مخاطرها وتكاليفها الباهظة؛
- يساهم في سد الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة، وإحداث انتعاش في النشاط الاقتصادي، كما يشجع على التنوع الاقتصادي وتنوع الصادرات والتقليل من حجم الواردات، مما يساهم في تخفيف عجز الميزان التجاري<sup>4</sup>؛
- تستفيد الشركات المحلية بطريقة مباشرة وغير مباشرة من التكنولوجيا التي تستخدمها الاستثمارات الأجنبية، لاسيما باقتنائها التجهيزات الإنتاجية المنتجة في هذه الأخيرة، ومن خلال عقود المناولة التي تبرمها معها؛
- كما تسمح في زيادة مستوى تنافسية المؤسسات المحلية وتكوين الأيدي العاملة، وذلك من خلال ضغوط المنافسة التي تكون سائدة في السوق، أين يفرض على عدد من الشركات المحلية الأقل كفاءة الخروج من السوق، ويرفع عدد آخر منها مستوى إنتاجيته لضمان الاستمرار<sup>5</sup>.

### د- الشروط النظرية لتحقيق مكاسب الاستثمار الأجنبي المباشر

تجدر الإشارة إلى أن تحقق الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بتوفر مجموعة من الشروط أو العوامل تعرضت إليها عديد من الدراسات<sup>6</sup>، وفي المقابل فإن غياب بعض هذه الشروط قد يؤدي إلى نتائج ضعيفة أو حتى سلبية أحيانا.

ومن هذه الشروط أو العوامل نجد مستوى التعليم السائد في البلد المضيف، والفارق التكنولوجي مع الدولة الأم مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر، ومستوى التطور المالي، ومدى توافر هياكل قاعدية ومؤسسات وهيئات محلية ذات جودة عالية. . .

### 1-1-2- القروض الخارجية: للقروض الخارجية كذلك أهميتها كإحدى مصادر التمويل

الخارجي، إلا أن تكلفتها كانت باهظة لاسيما ما تعلق بتجربة الدول النامية في ذلك.

## أ- تعريف القروض الخارجية

يمكن تعريف القروض الخارجية على أنها عبارة عن مبالغ نقدية من العملة الصعبة، تحصل عليها الدولة من دولة أخرى أو هيئة دولية، وتتعهد بسدادها في آجال محددة، وتؤدي عنها فوائد متفق عليها عند إصدار القرض.<sup>7</sup>

## ب- إشكالية الاستدانة الخارجية في الاقتصادات النامية

شهدت عديد من الدول النامية توجهها متزايدا منذ عقود من الزمن نحو الاقتراض من الخارج، بغرض تمويل اقتصادياتها وبلوغ التنمية المنشودة، إلا أن ذلك لم يتحقق في معظم تلك الدول، بل على العكس من ذلك فقد أصبحت حرجة أمام تحقيق هذه التنمية. وقد اعتبر الدين الخارجي مشكلة بالنسبة للدول المدينة منذ ستينات القرن الماضي على الأقل، وذلك عندما أكدت لجنة بيرسون "Pearson Commission" الحاجة إلى زيادة المعونات الأجنبية وتخفيف الديون.<sup>8</sup>

وتعددت الأمور بداية من 1982 ثم تفاقمت في عديد من الدول المصدرة للبترو، ومنها الجزائر خلال الأزمة البترولية لسنة 1986، وأجبرت على انتهاج إصلاحات اقتصادية جذرية من أجل إعادة جدولة ديونها، وقد بلغ حجم ديون الدول النامية مجتمعة مطلع هذا القرن 1900 مليار دولار.<sup>9</sup>

## 1-2- أهم تطورات مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر والاستدانة الخارجية في الدول النامية

شهد مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومخزون الديون الخارجية في الدول النامية نموا متزايدا يعبر عن الحاجة المتنامية في هذه الدول لمصادر التمويل الخارجي، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:  
الجدول رقم (1): تطور مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمديونية الخارجية في الدول النامية

(2007-2014) بالمليار دولار

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
8310	8483	7745	6625	5951	4893	4276	4247	مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة
5393	5056	4564	4112	3666	4893	2909	2693	مخزون المديونية الخارجية

**SOURCE:** UNCTAD, United Nations Conférence on Trade And Development, World Investment report, Geneva 2016,p 200, paru le 21 juillet 2016 et consulter le 23 juillet 2016 , in [www.unctad.org](http://www.unctad.org).

The World Bank, 2016 external dept stoks all developing countries, in [www.worldbank.org/dept/ids/region/lmy](http://www.worldbank.org/dept/ids/region/lmy).

يلاحظ من خلال الجدول السابق ذلك الاعتماد المتنامي للدول النامية على كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستدانة الخارجية كإحدى مصادر التمويل الخارجي، وذلك بنمو مخزون هذه التدفقات بالضعف خلال فترة الدراسة.

كما تتضح مدى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالاستدانة الخارجية في هذه الدول، بحيث يفوق مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة مخزون الديون الخارجية بفارق 3000 مليار دولار خلال سنة 2014، إلا أن توزيع هذه الاستثمارات ما بين الدول النامية يعرف اختلافا كبيرا، إذ تعود الحصة الأهم منها لصالح دول شرق وجنوب شرق آسيا بنسبة تفوق 50 بالمائة، على حساب الدول الإفريقية مثلا التي لم تتلق سوى 9 بالمائة من مجموع هذه الاستثمارات.

### 1-3- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالاستدانة الخارجية

يمكن توضيح بعض هذه الخصائص في النقاط الآتية:

- من خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر التي تميزه عن الاستدانة الخارجية لاسيما بالنسبة للدول النامية، أنه يؤدي دورا مزدوجا باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجي المهمة، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه في نقل التكنولوجيا وتحسين مستوى تنافسية المؤسسات المحلية، وهو ما يصعب تحقيقه عبر القروض الخارجية في ظل التخلف الذي تشهده هذه الدول.
- وبينما يتمخض عن الاستدانة الخارجية دفع أعباء منتظمة على شكل أقساط وفوائد، بغض النظر عن مدى استفادتها من هذه الأموال، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الرغم مما يتولد عنها من تحويلات للأرباح نحو الخارج، إلا أن هذا التحويل يرتبط بمدى النجاح الذي حققته استثماراتها؛
- يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر جانب العرض أكثر من الطلب، بينما تحفز الاستدانة الخارجية في الغالب جانب الطلب على الاستهلاك؛
- يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تكون قناة لتنمية صادرات الدول المضيفة لامتلاكها رؤوس الأموال الكافية، والدراية بالسوق الأجنبي وشبكات عالمية للتسويق، وهو ما يصعب تحقيقه من خلال القروض الخارجية<sup>10</sup>؛
- تستوجب محاولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تحسين مناخ الأعمال لدى هذه الدول المضيفة، مما ينعكس إيجابا على القطاع الخاص المحلي، بينما تركز القروض الخارجية النفوذ واستفحال مظاهر الفساد الإداري وتوسع السوق الموازية، وفي هذا الصدد توصلت عديد من

الدراسات (uenica 2013) إلى وجود علاقة قوية بين زيادة حجم الاستدانة الخارجية وتدني جودة مؤسسات الدولة<sup>11</sup>.

#### 1-4- أزمة النفط لسنة 1986 وتفاقم المديونية الخارجية في الجزائر

ساهم انخفاض أسعار النفط لسنة 1986 إلى ما دون 13 دولار للبرميل في تفاقم أزمة مديونية الجزائر، ونتج عنها ضغوط اقتصادية واجتماعية حادة لم تشهد الجزائر قبلها مثيلا، فقد تسببت في إحداث عجز تجاري في تلك السنة قدر بمبلغ 1.4 مليار دولار ناتج عن ارتباط الجزائر بقطاع المحروقات بنسبة 97 بالمائة<sup>12</sup>.

كما بلغ عجز الموازنة العامة في تلك السنة 20 مليار دينار، وقد ساهم ذلك في انتقال حجم الديون الخارجية من 18.4 مليار دولار سنة 1985 إلى 22.7 مليار دولار السنة الموالية، ثم 25.6 مليار دولار سنة 1990.

وقدر معدل خدمة الدين بالنسبة إلى قيمة الصادرات بنسبة 72.7 بالمائة سنة 1991، بمعنى أن الجزائر كانت تدفع من كل 100 دولار من العائدات النفطية 72.7 دولار من أجل خدمة ديونها، كما أصبح يعادل احتياطي الصرف لديها مقدار شهر واحد من الاستيراد<sup>13</sup>.

#### 2- التراجع الحالي لأسعار النفط في العالم وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري

من خلال ما يأتي نتوقف عند أهم أسباب تراجع أسعار النفط الحالية وأهم توجهاتها المستقبلية، وهو ما يسمح بإعطاء نظرة أدق عن انعكاسات ذلك على الاقتصاد الجزائري.

#### 2-1- أسباب تراجع أسعار النفط العالمية واتجاهاتها المستقبلية

نتطرق فيما يأتي إلى أهم أسباب انخفاض أسعار النفط العالمية والتوقعات المرتبطة بها.

#### 2-1-1- أسباب تراجع أسعار النفط العالمية

عرفت أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 انخفاضا قدر بال نصف، فقد انتقلت من 109.92 دولار للبرميل كمتوسط خلال السداسي الأول من سنة 2014 إلى 58.23 دولار للبرميل خلال السداسي الثاني من نفس السنة<sup>14</sup>، وترجع أسباب هذا الانخفاض إلى:

#### أ- أسباب ترتبط بعوامل العرض والطلب في سوق النفط

شهد العرض النفطي العالمي ارتفاعا كبيرا ساهم في وجوده عديد من العوامل منها<sup>15</sup>:

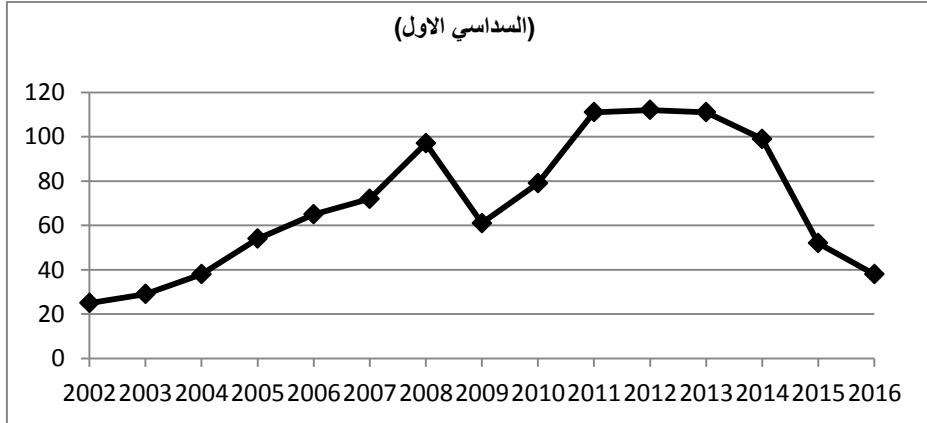
■ ارتفاع الحصة الإنتاجية للولايات المتحدة الأمريكية من 6.8 مليون برميل في اليوم سنة

2006، إلى 11.6 مليون برميل في اليوم سنة 2014، نتيجة استغلالها آبار النفط غير

التعاقدية (النفط الصخري)؛



- رفع الحصة الإنتاجية لكندا بأكثر من مليون برميل بين 2009 و2014 نتيجة استغلالها هي الأخرى لآبار النفط غير التعاقدية؛
  - توجه عدد من الدول المصدرة للبتروال الأعضاء في منظمة "الأوبك" نحو الحفاظ على حجم إنتاجها، وقد كان ينتظر أنها ستقوم بتخفيضه لإعادة التوازن في السوق، ولم تؤد بذلك دور "المنتج المرجح"؛
  - ظل مستوى الإنتاج في عدد من الدول غير المستقرة أمينا لاسيما العراق في حدود مرتفعة جدا، وهو ما جاء مخالفا للتوقعات العالمية؛
  - ترقب رجوع إيران لتزويد السوق العالمي للنفط بإمدادات ستساهم بتعزيز العرض النفطي.
- أما عن العوامل المرتبطة بالطلب، فكانت تتعلق أساسا بتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وعدد من الدول الناشئة كالهند والبرازيل، وهو ما انعكس سلبا على طلبها للنفط.
- ب- أسباب خارجة عن عوامل العرض والطلب في سوق النفط**
- وكان من أهمها ارتفاع سعر الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى منذ بداية سنة 2014؛ مما تسبب في توجيه سعر البترول إلى الانخفاض.
- وبتكاتف مختلف هذه الأسباب بالإضافة إلى أخرى غير اقتصادية، بدأت أسعار النفط تعرف انخفاضا سريعا ومتواصلا، ويوضح الشكل الآتي تطور أسعار نفط سلة الأوبك منذ سنة 2002.
- الشكل رقم (1): أسعار النفط (المتوسط السنوي لسلة الأوبك) خلال الفترة 2002 و 2016.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الإحصائيات المتعلقة بتطور أسعار النفط الخام لسلة الأوبك من الموقع <http://www.developpement-durable.gouv.fr/Historique-du-cours-du-Brent-date.html>

تاريخ الاطلاع في 2016/04/21

يلاحظ من خلال المنحنى السابق ذلك الاتجاه التصاعدي الذي بدأت تعرفه أسعار النفط منذ سنة 2004 على الخصوص، إلى غاية استقراره في حدود غير مسبوقه بين 110 و120 دولار للبرميل كمتوسط سنوي، وذلك لأكثر من ثلاث سنوات بالإضافة إلى السداسي الأول من سنة 2014، لتشهد بعده انخفاضاً حاداً هو الأول منذ 11 سنة.

## 2-1-2- الاتجاهات المستقبلية لأسعار النفط حسب توقعات الهيئات الدولية

تخطط بالاتجاه المستقبلي لأسعار النفط أجواء كثيفة من عدم اليقين وعدم التأكد، إلا أن الراجح هو استقرار أسعار النفط عند مستويات منخفضة لفترة أطول، وهو ما يتضح حسب عديد من توقعات الهيئات الدولية والعالمية ومنها:

- توقع البنك العالمي أن تكون أسعار النفط في مستوى 41 دولار للبرميل كمتوسط السنة الجارية، وفي حدود 50 دولار للبرميل سنة 2017<sup>16</sup>؛
- أما توقعات صندوق النقد الدولي حسب النشرة الدورية التي أصدرها في أبريل 2016، فإن أسعار البترول ستكون في حدود 35 دولار للبرميل كمتوسط السنة الجارية 2016، و41 دولار للبرميل سنة 2017، كما يتوقع أن يكون آفاق سنة 2019 في حدود 50 دولار<sup>17</sup>؛
- كما تتوقع الوكالة الدولية للطاقة -التي أنشئت سنة 1973 من قبل 16 دولة مصنعة- بمحدوث ارتفاع محسوس في أسعار البترول على المدى القصير، بحيث تعتبر أن السوق العالمي للبترول يشهد وجود فائض في العرض أمام طلب هش، وتتوقع أن يكون سعر البترول قريباً من 80 دولار في آفاق سنة 2020.

يتبين لنا من خلال ما سبق، أنه ليست هناك توقعات ذات رؤية تفاؤلية كبيرة عن ارتفاع أسعار البترول على الأقل خلال السنتين القادمتين وإلى غاية سنة 2020.

و باستثناء العوامل المفاجئة التي يمكن أن تطفو على السطح، فإن توازن سوق النفط سوف لن يتحقق إلا من خلال انخفاض الكمية المعروضة من النفط، التي ستكون لها علاقة كبيرة بمدى تراجع حجم الاستثمارات والقدرة الإنتاجية في حقول النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية (المستثمرون الأقل كفاءة)، أين تصل تكلفة استخراجها إلى مستوى 60 دولار.

إلا أن ذلك سيتطلب سنوات حتى يعطي نتائجه التي تدفع بسعر النفط نحو الارتفاع، وهي كلها مؤشرات تبقي الاقتصاد الجزائري رهينة رجوع الأسعار إلى ما كانت عليه قبل 2014.

## 2-2- انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: للانخفاض الحاد الذي تعرفه

أسعار النفط بداية من منتصف سنة 2014 انعكاسات سلبية خطيرة لاسيما على مستوى التوازنات

المالية الداخلية والخارجية، ويرجع ذلك إلى الأهمية الكبيرة التي يؤديها قطاع المحروقات بشكل عام، باعتباره المصدر الأساسي لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر منذ السنوات الأولى من الاستقلال وإلى غاية الآن.

## 2-1- انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة

تساهم الإيرادات النفطية بنسبة تصل إلى 65 % من مجموع الإيرادات العامة للدولة، كما تعرف النفقات العمومية تواصلا سريعا في النمو، أدى عبر السنوات إلى عجز في الميزانية يصعب كبحه، وينذر بنفاد رصيد صندوق ضبط الإيرادات، وهو ما سيأتي توضيحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات الموجه لتغطية عجز الميزانية/ بالمليار دينار

نسبة التغير بين 2015 و2016	نهاية فيفري 2016	2015	2014	2013	
20-	988	4610	4544	3748	الإيرادات البترولية الموجهة لتغطية عجز الميزانية*
67+	2040	7747	6996	6024	مجموع نفقات الميزانية العامة
	48	59	65	62	نسبة التغطية (%)
		**1983	4408	5563	رصيد صندوق ضبط الإيرادات

\* بما فيها المبلغ المقتطع من صندوق ضبط الإيرادات.

\*\* تم حسابه استنادا إلى معطيات مجموعة الأوب انطلاقا من حجم الصادرات البترولية للجزائر سنة 2015.

المصدر: SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR A FIN FEVRIER 2016, ministère des finances, [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz) consulte le 25 Avril 2016

يلاحظ من خلال الجدول السابق الانخفاض المستمر في رصيد صندوق ضبط الإيرادات نتيجة تدني أسعار النفط، كما يلاحظ أنه على الرغم من الظروف التي يمر بها الاقتصاد الوطني نتيجة تبعيته للريع البترولي، إلا أن مجموع نفقات الميزانية العامة ظلت في ارتفاع مستمر، ببلوغها مستوى 7746 مليار دينار سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 أين بلغت 6996 مليار دينار، ويتوقع أن تصل إلى 7984 مليار دينار سنة 2016 حسب قانون المالية لهذه السنة<sup>18</sup>.

كما حققت كذلك ارتفاعا خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية (نهاية فيفري) إلى حدود 70 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، بانتقالها من 1222.6 مليار دينار إلى 2039.9 مليار دينار.

و هو ما يوضح رغبة الحكومة في إتمام مختلف المشاريع التنموية الحالية، على الرغم من أنه سيكون على حساب مخاطر إنفاذ ما تبقى من رصيد صندوق ضبط الإيرادات الذي يوجد في حدود متدنية بداية سنة 2016 فبالكاد يكفي لتغطية هذه السنة.

كما حُدد من خلال قانون مالية سنة 2016 مستوى صندوق ضبط الإيرادات بمبلغ 1797 مليار دينار إلى غاية نهاية السنة<sup>19</sup>، وهو ما يصعب تحقيقه في ظل الاتجاه الذي تعرفه أسعار النفط، وبلوغه أدنى مستوى له منذ أكثر من 10 سنوات شهر جانفي المنصرم، بسعر أقل بكثير عن السعر المرجعي المحدد في مستوى 37 دولار للبرميل، مع العلم أن السعر التوازني الذي يكفل تغطية عجز الميزانية في الجزائر حسب صندوق النقد الدولي يتطلب مستوى 130 دولار للبرميل.

## 2-2-2- انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الميزان التجاري

أدى انخفاض أسعار النفط إلى اختلال كبير بين مجموع صادرات الجزائر المكونة أساسا من عائدات المحروقات (95 بالمائة)، وبين مجموع الواردات الذي يعرف نموا كبيرا خلال السنوات الماضية، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): رصيد الميزان التجاري الجزائري للسنوات الأخيرة (المجموع والرصيد بالمليار دولار).

نسبة التغير	الأشهر الثلاثة الأولى من		2015	2014	2013	
	2016	2015				
40-	5.9	9.8	37.8	62.9	65.5	مجموع الصادرات
	5.5	9.1	35.7	60.3	63.5	منها المحروقات
13-	11.5	13.3	51.5	58.6	55.0	مجموع الواردات
	5.6-	3.4-	13.7-	4.3+	10.5+	رصيد الميزان التجاري
	0.51	0.73	0.73	107	118	نسبة تغطية الواردات

المصدر: من إعداد الباحث، استنادا إلى إحصاءات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع لمصالح الجمارك الجزائرية، من الموقع الرسمي [www.douane.gov.dz](http://www.douane.gov.dz)

ساهم انخفاض الإيرادات النفطية في اختلال الميزان التجاري للجزائر سنة 2015، ليحدث عجزا هو الأول منذ عشرين سنة، فقد تراجع حجم الإيرادات النفطية في ظرف سنة واحدة بمبلغ 25 مليار دولار، أما من حيث حدة هذا العجز الذي يعبر عنه من خلال نسبة تغطية مجموع الواردات بمجموع الصادرات، التي بلغت 73 بالمائة وهي الأدنى منذ سنة 1978 أي منذ 37 سنة<sup>20</sup>.

وعلى سبيل المثال، تراجعت قيمة الصادرات في الجزائر خلال الثلاثي الأول من سنة 2016 بما يقارب النصف مقارنة بنفس الفترة لسنة 2015، وفي المقابل كان تراجع الواردات في حدود 13 بالمائة فقط، كما يمكن اعتبار هذا التراجع أنه وهمي، ويعود أساسا إلى انخفاض قيمة عملة الأورو مقابل الدولار، بسبب تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار في حدود 20 بالمائة بين سنتي 2014 و2015.

إن هذا الوضع يجعل من الصعوبة بمكان أن تصمد الجزائر أمام استقرار أسعار النفط في مستويات متدنية، والإصرار على إتمام المشاريع التي تم إطلاقها منذ سنة 2015 في إطار برنامج

الإنعاش الاقتصادي، لاسيما وأن قانون مالية سنة 2016 يتوقع ارتفاع حجم الواردات بجوالي 3 مليارات دولار أخرى مقارنة بالسنة الماضية<sup>21</sup>.

مع العلم أن احتياطات الصرف الرسمية - بدون احتساب الذهب - تشهد تراجعا مستمرا ببلوغها 142.6 مليار دولار نهاية سنة 2015، وهو ما يعادل سنتين ونصف من الاستيراد<sup>22</sup>، بعدما كانت في حدود 179 مليار دولار نهاية سنة 2014، أي بانخفاض قدره 36 مليار دولار في ظرف سنة واحدة، الأمر الذي يندر بفتح باب الاستدانة الخارجية من جديد في أقصر الآجال.

وفي هذا المجال فإن إعطاء الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قسطا أوسع من الاهتمام، من خلال تحليل واقعه وخصائصه وبحث سبل تفعيله ستكون له آثار مهمة في تنوع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني، وحتى في إعطاء نفس آخر للقطاع العمومي وتحسين تنافسيته.

### 3- أهمية وخصائص الاستثمار الأجنبي في الجزائر وسبل تفعيله

سنركز من خلال ما يأتي على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وبعض خصائصه، ثم أهم سبل تفعيله.

#### 3-1- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن توضيح مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تطور مخزون هذه الاستثمارات، ومقارنتها بالنسب المحققة إقليميا وقاريا، وذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (4): تطور مخزون الاستثمارات الأجنبية المتراكمة في الجزائر في سنوات مختارة:

المجموع بالمليار دولار

2015	2014	2010	2000	
26.23	26.79	19.54	3.38	مجموع المخزون المتراكم من IDE* في الجزائر
6.6	11.2	9.4	10.6	النسبة من مجموع مخزون IDE في شمال إفريقيا
2.2	3.8	3.2	3.5	النسبة من مجموع مخزون IDE في إفريقيا

IDE\* : الاستثمارات الأجنبية المباشرة

SOURCE: UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT UNCTAD, World investment report, Geneva 2016, paru le 21 juillet 2016 et consulter le 23 juillet 2016 sur le site web [www.unctad.org](http://www.unctad.org).

يلاحظ من خلال الجدول السابق النمو الذي عرفه مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ببلوغه 26.8 مليار دولار سنة 2014، ويمكن إرجاع هذا النمو خلال السنوات الأخيرة إلى إنهاء برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من المؤسسات المالية الدولية.

كذلك إلى بداية التحسن النسبي للأوضاع الأمنية في البلاد، وبداية ارتفاع أسعار النفط الذي نتج عنه تحسن احتياطي البلد من العملة الصعبة بشكل كبير.

وقد حققت الجزائر سنة 2002 المرتبة الثالثة إفريقيا من حيث حجم التدفقات الاستثمارية الواردة، كما فاقت لأول مرة ما تلقته كل من تونس والمغرب، وذلك بفضل إطلاق مشاريع ضخمة كان أهمها في قطاعي الطاقة والاتصالات، كما حققت المرتبة الأولى ما بين كل الدول العربية ببلوغها 2.7 مليار دولار سنة 2009، وكان لقانون المحروقات سنة 2005 الأثر المهم في زيادة هذه الاستثمارات.

أما عن سنة 2015 فيلاحظ من خلال نفس الجدول انخفاض حجم الأرصدة الاستثمارية في الجزائر مقارنة بالسنة السابقة لتصل إلى 26.23 مليار دولار، وهذا ما يعني وجود تراجع تاريخي في حجم الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر خلال سنة 2015، بلغ حسب آخر إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مبلغا سلبيا في حدود 587 مليون دولار<sup>23</sup>.

كما يشير نفس الجدول إلى أن هذه الأرصدة مقارنة بما حققه مجموع الدول في شمال إفريقيا وعلى المستوى الإفريقي تبقى ضعيفة جدا وهي في انخفاض مستمر، بحيث لم تتعد سنة 2015 نسبة 6.6 و2.2 بالمائة على التوالي.

### 3-2- تحليل خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

ومن هذه الخصائص نجد:

- ضعف نسبة المشاريع الاستثمارية الأجنبية مقارنة بإجمالي الاستثمارات: إذ تشير إحصاءات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار<sup>24</sup>، أنه مقارنة بمجموع المشاريع الاستثمارية المنجزة والمصرح بها في الجزائر ما بين سنة 2002 و 2015، هناك في المتوسط واحد بالمائة فقط منها يتم بصيغة الشراكة الأجنبية (كما أصبح يفرضه قانون 2009 المعروف بقانون 49% و51%)<sup>25</sup>.
- أما عن القيمة الرأسمالية للمشاريع المنجزة بهذه الصيغة، فهي أكثر أهمية حيث قدرت بنسبة 25 بالمائة من القيمة الإجمالية لمجموع المشاريع، كما بلغ عدد مناصب العمل المحققة والمصرح بها نسبة 10 بالمائة من إجمالي ما صرحت به مجموع المشاريع خلال نفس الفترة<sup>26</sup>.
- قلة تنوع القطاعات التي يفضلها المستثمرون الأجانب في الجزائر: وتشير إحصاءات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المستمدة من قاعدة البيانات "اف دي اي ماركس" التابعة لمؤسسة "فاينانشيال تايمز" العالمية، أن وجهة المستثمرين الأجانب في الجزائر خلال الفترة ما بين

2003 و 2015 كانت نحو قطاع المحروقات عموما، وقطاع النفط خصوصا، باستحوازه على أكبر حصة من الاستثمارات بنسبة 28%، يليها قطاع المعادن بنسبة 21%، والعقارات بنسبة 19%، ثم الكيماويات 11%، ثم الفنادق والسياحة بنسبة 4%، والبناء ومواد البناء بنسبة 3%، وتتقاسم عدد من القطاعات النسبة المتبقية<sup>27</sup>.

■ **وجود تنوع نسبي فيما يتعلق بالدول المستثمرة في الجزائر:** إذ يفوق عدد الدول المستثمرة في الجزائر 30 دولة، تتقاسم العشر دول الأولى نصف هذه الاستثمارات، وأهمها دولة الإمارات بقيمة 15.3 مليار دولار، ثم إسبانيا بقيمة 7.9 مليار دولار، ثم فرنسا بقيمة 6 مليار دولار<sup>28</sup>. أما من حيث أهم مجموعات الدول التي تستثمر في الجزائر فنجد مجموعة الدول العربية في المرتبة الأولى، يليها الاتحاد الأوروبي.

### 3-3- سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الإدراك للأهمية والدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني كأحد مصادر التمويل الخارجي، لاسيما في ظل الظروف الراهنة، يتطلب توفير الرغبة الأكيدة في تفعيله، وذلك بأخذ بعين الاعتبار مجموعة السبل والآليات الموجهة لذلك، ومنها:

- التوجه الجاد نحو تحسين مؤشرات جاذبية الاستثمار ومؤشرات التنمية البشرية، وتوفير المناخ الملائم لأداء الأعمال؛ هذا لأن أي مستثمر جاد سوف يبحث عن الاستثمار المحاط بالظروف الأكثر ملاءمة، بعيدا عن الفساد الإداري وتفشي ظاهرة الرشوة، وفي ظل عامل سيادة القانون وفعالية السياسات والإجراءات الحكومية ونوعية التشريعات، وهي كلها مؤشرات تحتل فيها الجزائر في الوقت الحالي المراتب الأخيرة في العالم؛
- ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات الملموسة من أجل تقوية التشريعات في مجال الملكية الفكرية، ومحاربة الغش التجاري، وحماية العلامات التجارية، ومحاربة السوق الموازي؛
- تقليص أهمية الدور الذي تؤديه الدولة كمدير أعمال ومنتج للثروة، وتقييده في أنشطة محدودة ومحددة؛
- توسيع مجال الاندماج في التكتلات الإقليمية وتنويعها، إذ تعتبر الجزائر من بين الدول التي تحتل المراتب الثلاث الأخيرة إفريقيا من حيث الاندماج في التكتلات الاقتصادية، مع ضرورة تفعيل وجودها في منطقتي التبادل الحر العربية والأوروبية، من أجل الاستفادة مما تتيحه قواعد تراكم المنشأ بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛

- تهيئة عدد من المناطق الصناعية الحرة التي ينبغي أن تقوم بدور أساسي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاهتمام بتوفير هياكل قاعدية بأعلى جودة؛
- إعادة النظر في القاعدة المعروفة "49-51 بالمائة" وإعطائها مرونة أكثر لتقتصر على قطاعات معينة، وبالأخص الإستراتيجية منها؛
- توفير خريطة استثمارية واضحة المعالم تُحدد من خلالها أهم القطاعات المقترحة ذات الأولوية، وتوسيع مجال التحفيزات بطريقة انتقائية، على أن تكون هذه القطاعات خارج القطاع النفطي، مع استهداف الأكثر إنتاجية.



**خاتمة:** سعت هذه الدراسة إلى تبيان أهم انعكاسات تراجع أسعار النفط الحالية على الاقتصاد الجزائري، والدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل هذا التراجع، باعتباره أحد أهم مصادر التمويل الخارجي البديلة أو المقللة من حدة اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- للاستثمار الأجنبي المباشر مكاسب مهمة يمكن أن تستفيد منها الدول المضيفة عموما والنامية خصوصا، كمساهمة في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، وسد الفجوة الادخارية الوطنية والمساهمة في تخفيف عجز ميزان المدفوعات، إلا أن تحقق هذه المكاسب وأخرى مرتبط بتوفر مجموعة من العوامل.

- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص عدة تجعله أحد المصادر التمويلية المهمة، التي يمكن الاعتماد عليها بعيدا عن الاستدانة الخارجية، التي عانت منها عديد من الدول والجزائر خاصة لعقود من الزمن.

- على الرغم من أهمية الإجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال فترة الفائض في عائدات المحروقات المتمثلة أساسا في الإبقاء على مستويات عالية من احتياطي الصرف، وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات، إلا أن هذه الإجراءات أظهرت ضعفها وقصورها في مواجهة انعكاسات تراجع أسعار النفط الحالية لفترات أطول.

- عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر بداية مطلع هذا القرن، نمو ملحوظا إلا أن خصائصها وأهميتها بالنسبة للاستثمارات الوطنية، ما تزال غير كافية للاعتماد عليها لتنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني أو في التقليل من حدة الاستدانة الخارجية.

**في الأخير، يمكن إدراج بعض التوصيات نذكر منها:**

- يتطلب الوضع الذي آل إليه الاقتصاد الجزائري، نتيجة ارتباطه بمصدر واحد لطلب العملة الصعبة، إلى إعادة النظر في سياسته الاقتصادية، بحيث ينبغي أن يجعل من أولوياته تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني، وتحقيق مستويات نمو بعيدة عن الدور الجوهري الذي يؤديه قطاع المحروقات في الوقت الحالي.

- من أجل إعطاء الاستثمار الأجنبي المباشر الدور المهم كأحد مصادر تمويل الاقتصاد الوطني البديلة أو المخففة من حدة اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، فإن ذلك يتطلب تفعيله بإجراءات تركز على ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية في ذلك، تترجم على أرض الواقع بتهيئة مناخ الاستثمار الملائم، وتحسن ملموس في مراتب الجزائر في هذا المجال على المستوى العالمي.

## الهوامش:

<sup>1</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 31  
<sup>2</sup> هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 14.

<sup>3</sup> Nicet chenaf, Rogier eric, IDE et croissance... , in colloque internationale , ouverture et émergence méditerranéen, 2008 /10.17 .18 rabat Maroc, www .gate.cnrs .fr

<sup>4</sup> عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 88.

<sup>5</sup> Nicet chenaf, Rogier eric, opcit,p2.

<sup>6</sup> لمزيد من المعلومات عن أهم هذه الدراسات انظر:

ANIMA invest network, impact économique des IDE ,Bénédict de saint Laurent, Casablanca, juin 2011, Med Alliance, www.invest-in-med.eu, consulte le 20/12/2014, A partir de la page 10.

<sup>7</sup> نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 2.

<sup>8</sup> سي بول هالود ورونالد دونالد، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص 694.

<sup>9</sup> المرجع نفسه، ص 695.

<sup>10</sup> كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2012، ص 159.

<sup>11</sup> الدراسة التي قدمتها اللجنة الاقتصادية الإفريقية التابعة للأمم المتحدة سنة 2013 بعنوان:

Dette extérieure et qualité des institutions, impact sur la croissance.

<sup>12</sup> Direction générale des douane, les réalisations des échanges extérieure en Algérie(1963-2010) [www.douane.gov.dz](http://www.douane.gov.dz) consulté le 16/04/2016.

<sup>13</sup> بن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص 230.

<sup>14</sup> من الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة:

<http://www.iea.org/statistics/monthlystatistics/monthlyoilstatistics/>

<sup>15</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، ص 125، من الموقع الرسمي للصندوق:

<http://www.amf.org.ae> تاريخ الاطلاع يوم 27 / 04 / 2016

<sup>16</sup> حسب البيان الصحفي الذي نشرته هيئة البنك العالمي بتاريخ 26 أبريل 2016 في موقعها الرسمي:

<http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/04/26/world-bank-raises-2016-oil-price>

<sup>17</sup> fond monétaire international , étude économique et financière, avril 2016,site web [www.imf.org](http://www.imf.org).

<sup>18</sup> لمزيد من المعلومات انظر قانون المالية 2016 الموقع الرسمي للوزارة الأولى:

<http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/lois-de-finances>.

<sup>19</sup> المرجع السابق.

<sup>20</sup> Direction générale des douane, les réalisations des échanges extérieure en Algérie(1963-2010) [www.douane.gov.dz](http://www.douane.gov.dz) consulté le 16/04/2016.

<sup>21</sup> مضمون قانون المالية لسنة 2016.

<sup>22</sup> تصريح مستشار صندوق النقد الدولي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نشرته وكالة الأنباء الجزائرية يوم 14 مارس 2016 في موقعها الرسمي <http://www.aps.dz/economie/38502>

<sup>23</sup> UNCTAD, world investment report 2016 , united nations 2016 ,geneve,p 200.

<sup>24</sup> تم حساب هذه النسب كمتوسط للفترة بين 2002 و 2015 مع العلم أن الإحصاءات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية إلى غاية 2012 تعبر عن المشاريع المنجزة فعليا، أما بعد هذه السنة وإلى غاية 2015 فهي تعبر عن المشاريع المصرح بها.

<sup>25</sup> بيانات التصريح للاستثمار، تحديث مارس 2016، من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015>.

<sup>26</sup> المرجع السابق

<sup>27</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، ص118، من الموقع

الرسمي للمؤسسة: [www.dhaman.org](http://www.dhaman.org)

<sup>28</sup> المرجع السابق، ص 119

## المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- سي بول هالود ورونالد دونالد، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص694.
- عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص88.
- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص31.
- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 14.

## الأطروحات:

- بن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص 230.
- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2012، ص159.

#### التقارير:

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، ص118، من الموقع الرسمي للمؤسسة: [www.dhaman.org](http://www.dhaman.org)

#### القوانين:

قانون المالية لسنة 2016 من الموقع الرسمي للوزارة الأولى:

<http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/lois-de-finances>.

#### المواقع الالكترونية:

<http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/04/26/world-bank-raises-2016-oil-price>.

#### المراجع باللغة الأجنبية:

### Colloques

Nicot chenf, Rogier Éric, IDE et croissance... , in colloque internationale , ouverture et émergence méditerranéen, 2008 /10.17 .18 rabat Maroc, [www.gate.cnrs.fr](http://www.gate.cnrs.fr).

### Rapports

- ANIMA invest network, impact économique des IDE, Bénédicte de saint Laurent, Casablanca, juin 2011, Med Alliance, [www.invest-in-med.eu](http://www.invest-in-med.eu), consulte le 20/12/2014, A partir de la page 10.

- Rapport des statistiques mensuelles de l'agence internationale des énergies <http://www.iea.org/statistics/monthlystatistics/monthlyoilstatistics/>.

-Direction générale des douanes, les réalisations des échanges extérieurs en Algérie (1963-2010) [www.douane.gov.dz](http://www.douane.gov.dz) consulté le 16/04/2016.

-Fond monétaire international, étude économique et financière, avril 2016, site web [www.imf.org](http://www.imf.org).

UNCTAD, world investment report 2016 , united nations 2016 ,Genève, p 200

-Declaration des investissements en algerie <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015>.